استولت على 200 مليون جنيه قصة "مستريحة طنطا" بعد ترحيلها إلى مصر

إحدى أكبر عمليات النصب في السنوات الأخيرة

الاثنين 9 ديسمبر 2024 11:30 م

من خلف ستار أدارت المتهمة "ضحى م ن" تبلغ من العمر 29 عامًا، المعروفة إعلاميًا بـ"مستريحة طنطا"، أهدافها المشبوهة، واستطاعت أن تمارس إحدى أكبر عمليات النصب في السنوات الأخيرة، حتى تم القبض عليها وترحيلها من الإمارات إلى مصر، بعد تعاون السلطات في مصر مع الإنتربول الدولي.

وتورطت المتهمة في قضية احتيال واسعة النطاق بمحافظة الغربية، حيث جمعت مبالغ مالية تزيد على الـ 200 مليون جنيه من مواطنين، زاعمة توظيفها في مشاريع تجارية مربحة، مثل استيراد الملابس وتجارة العملة.

وبدأت القضية عندما تلقت الأجهزة الأمنية بلاغات متعددة من أهالي قرية كفر الحما التابعة لمركز طنطا بمحافظة الغربية، وأفادت البلاغات بأن المتهمة استغلت ثقة المواطنين ونجحت في جذب عدد كبير من الضحايا بمساعدة أفراد من عائلتها، من بينهم والدها محمد نبيه الجزار، ووالدتها عواطف الجوهري، وشقيقيها محمود ومحمد.

وقدمت "ضحى" وعودًا بتحقيق أرباح مغرية، لكنها أخلّت بتلك الوعود واستخدمت الأموال التي حصلت عليها في شراء وحدات سكنية وعقارات، ما زاد من تعقيد القضية وأثار غضب الضحايا.

التحريات الأمنية كشفت أن المتهمة لم تكن تعمل بمفردها، بل أدارت شبكتها باستخدام وسطاء من عائلتها، الذين ساهموا في جذب المزيد من الضحايا مقابل عمولات وفوائد يومية. ومع تصاعد البلاغات، فقد أصدر مدير نيابة مركز طنطا، المستشار ضياء نعمان، أمرًا بضبط وإحضار المتهمة التي كانت قد غادرت البلاد فور اكتشاف أمرها.

وبالتنسيق بين الإنتربول المصري والشرطة الجنائية الدولية، تم ضبط المتهمة في إمارة دبي بدولة الإمارات. وعادت إلى مصر عبر مطار برج العرب بالإسكندرية، وتم ترحيلها إلى قسم العجمي، ومن ثم إلى مركز شرطة طنطا لاستكمال التحقيقات.

السجن وعقوبات أخرى

قانون العقوبات وضع عدة عقوبات لتلك النوعية من الجرائم، وفقًا للمادة 336، يُعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على أموال أو ممتلكات الآخرين بطرق احتيالية مثل تقديم وعود كاذبة أو مشاريع وهمية، وفقًا لـ"المصري اليوم".

العقوبة قد تصل إلى الحبس لمدة 3 سنوات أو أكثر، خاصة إذا كان النصب قد أضر بعدد كبير من المواطنين أو بمبالغ ضخمة، وأما إذا حاول الجاني النصب ولم ينجح، فيُعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة. كما يمكن فرض عقوبات إضافية مثل وضع المتهم تحت المراقبة لفترات زمنية تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، لضمان عدم تكرار الجريمة.

وتأتي هذه الواقعة ضمن سلسلة من قضايا "المستريحين" التي انتشرت في مصر مؤخرًا، حيث يتم استغلال الطمع أو قلة الوعي المالي لجذب ضحايا من فئات مختلفة، وما يميز هذه القضية هو تعاون المتهمة مع أفراد من أسرتها، ما يعكس طبيعة منسقة ومعقدة لجريمة النصب التي ارتكبتها.